

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ممارسة المسألة التالية ضمن التحرير

»مسألة (٣) : فاقد الطهورين (المفقود للطهارة المائية و التييم) يجب عليه القضاء، ويسقط عنه الأداء على الأقوى، لكن لا ينبغي له ترك الاحتياط بالأداء أيضاً.[1]

لقد بذلت لهذه المسألة أربعة آراء مُتباعدة، فاعتقد:

1. العلامة ضمن المنتهي و التحرير، وفي المحكي عن الشيخ المفید في رسالته لولده: بأنه لا أداء و لا قضاء لفاقد الطهورين.
2. والبعضُ بأنه يُصلّى أداءً بلا طهارةٍ ثم يُعيد مع الطهارة.
3. جُدُّ السيد المرتضى وجوب الأداء - رغم انعدام الطهارة - دون وجوب القضاء، وهذا مُعتقدٌ نادرٌ في الأوساط العلمية، إذ المُجمعون قد أسلقو الأداء نهائياً، فلا يُعبأ بمخالته.
4. المشهور كابن ادریس في السرائر و الشهید في اللمعة و المدارك و السيد المرتضى و الشیخ المفید و الشیخ الطوسي و أكثر المتأخرین - و هو الحق - بأنه لا أداء و لكن يتحتم القضاء، وقد صرّح بذلك السيد اليزدي قائلاً:

»(مسألة ٧) : فاقد الطهورين يجب عليه القضاء ويسقط عنه الأداء و إن كان الأحوط الأجمع بينهما[2]«

و أما مستمسك الرأي الشهير فهو:

1. الإجماع على عدم وجوب الأداء - إلا بمخالفة جُدُّ السيد المرتضى -
2. وأن الطهارة تُعد من المقومات الذاتية للصلوة بحيث لو انعدمت الطهارة فلا تصدق الصلاة أساساً، إذ فثمة تمایز ما بين لسان شرطية الطهارة و بين لسان شرطية القبلة و فاتحة الكتاب، وقد أشار السيد الخوئي لهذا الدليل قائلاً:[3]

«أما سقوط الأداء فلما تكرر في مطاوي هذا الشرح وأشارنا إليه في الأصول في مبحث الصحيح والأعم[4] من أن المستفاد من حديث التثليث الوارد في صحيح الحلبی عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: الصلاة ثلاثة أثلاث: ثلث طهور، و ثلث رکوع، و ثلث سجود»[5] هو اعتبار الطهارة كالرکوع و السجود في حقيقة الصلاة، وأن ماهيتها إنما تتألف من هذه الأمور الثلاثة، فهي دخلة في مقام الذات و تعد من المقومات، و عليه فالفاقد لأحد هذه الأمور ليس بصلوة في نظر الشرع، و هذا بخلاف سائر الأجزاء و الشرائط (كالقراءة و التشهد و الأذكار) فإنها أمور معتبرة في المأمور به و من جملة مقوماته، لا من مقومات الماهية بحيث يدور

مدارها اسم الصلاة و عنوانها، حتى فيما كان لسان دليل اعتباره مشابهاً للطهارة كما في الفاتحة و القبلة حيث ورد: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»[6] أو «إلى القبلة»[7] كما ورد: «لا صلاة إلا بظهور»[8] مما هو ظاهر في نفي الحقيقة بانتفاء الجزء المذكور.

و ذلك لأننا قد استفدنا من الخارج صحة الصلاة الفاقدة لفاتحة الكتاب أو القبلة و لو في الجملة كما في صورة العجز (بينما الصلاة بلا طهارة تُعد باطلة) فقد ورد في من لم يُحسن القراءة أنه يقرأ ما تيسّر من القرآن[9] و أنها لا تعاد بنسبيتها[10] كما أنه ورد في بعض الفروض: أنّ ما بين المشرق والمغارب قبلة[11] حيث يستكشف من هذا كله: أنّ دليل اعتبارهما و إن كان ظاهراً في حد نفسه في نفي الحقيقة إلا أنه بمحاجة ما ذكرنا (من الترخيص في غير الطهور) يُحمل (مورد القبلة و القراءة و...) على ضرب من المبالغة، اهتماماً بالأمرتين المذكورتين (القبلة و القراءة) من بين سائر الأجزاء و الشرائط، إلا أنه بالنسبة إلى الطهور و الركوع و السجود لم يَرِد ما يقتضي (و تُرخص) صرفاً أدلة اعتبارها عن ظاهرها (في نفي الحقيقة) فتبقى هي بضميمة حديث التثليث على ظاهرها من اختصائه بانتفاء الحقيقة (الصلاحة) بانتفاء أحدها (الثلاثة) فيستفاد من ذلك كونها من المقومات و أنها دخلية في مقام الذات.

ثم إنّه لا يكاد يتصور غالباً العجز عن السجود و الركوع، و ذلك لوجود المراتب الطولية لهما، نظراً إلى أنّ العاجز عن الركوع الاختياري وظيفته الركوع جالساً، ثم غمض العين و فتحها. و هكذا الحال في السجود.

و هذا بخلاف الطهور فإنه يتحقق العجز بالنسبة إليه كما في فاقد الطهورين و حينئذ فيكون العجز عن المقوم للشيء و هو الطهارة عجزاً عن الشيء نفسه (أصل الصلاة) لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه، فيستحيل تعلق التكليف بالصلاحة المشروطة بالطهارة، لامتناع تعلق الخطاب بأمر غير مقدر، و لا يفاس ذلك باقي الأجزاء و الشرائط، لوجود الفارق و هو كونها من مقومات المأمور به دون الماهية، و عليه فالنتيجة هي سقوط التكليف بالصلاحة أداءً.

إذن فالسيد الخوئي قد فكّ ما بين السنة أدلة الطهارة و بين السنة أدلة القبلة و القراءة و... وبهذا التفكير قد أثبتت بأن الأداء ساقط لأجل انعدام الطهارة فيتحتم القضاء وفقاً للمشهور، بينما السيد الحكيم قد وحد بين اللسانين فلا تُعد إحدى الأجزاء مقومة للصلاحة و الأخرى غير مقومة، فقال:[12]

«و دعوى: أن مفاده نفي الحقيقة بدون الطهارة، فلا مجال لتطبيق «قوله (ع): «لا تسقط» لأن تطبيقه يتوقف على إحراز عنوان الصلاة، و هو منفي بدليل شرطية الطهارة. و كذا الحال في جميع الأجزاء و الشرائط التي تكون أدلتها بهذا اللسان. غاية الأمر أنه قام الدليل الخارجي على سقوطها في حال الاضطرار و لم يقم ذلك الدليل هنا (الطهارة) مندفعه....[13]»

بينما الحق مع السيد الخوئي فإنّ كيفية شرطية الطهارة مع كيفية شرطية القبلة و الفاتحة و... متفاوتة عن بعضها تماماً، وبالتالي، لو انتفت الطهارة لانتفت الصلاة ولهذا سيَنْتَفِي الأداء أيضاً وفقاً للمشهور.[14]

دراسة نسبة "دليل لا تسقط الصلاة" مع "أدلة الأجزاء"

و أما دليل الصلاة لا تسقط بحال، فهي مرسلة و قد وردت : **الحائض لا تدع الصلاة بحال**، و لم ترد عبارة: لا تسقط، وقد صرّح السيد الخوئي بإنه مصطادٌ من الروايات حول النّفاساء و الحائض و... فلم يَسْتَشِكِل في السنّد.

و أما محتوى هذا الدليل، فقد صرّح السيد الخوئي بأنّ فاقد الطهارة لا يَصُدُّ عليه الصلاة موضوعاً، فقال:[15]

«لموضوع عدم السقوط بحال إنما هي الصلاة، و هي اسم لما يتركّب من الأمور الثلاثة التي منها الطهارة بمقتضى حديث التثليث، فالفاقد لها ليس بمصدق للصلاحة، و لا ينطبق عليه عنوانها بنظر الشارع الذي هو المبين ل Maherityها و الشارح لحقيقةها،

فليس العمل الفاقد للطهارة من حقيقة الصلاة في شيء وإن كان مشاكلاً لها في الصورة، و مع هذا كيف يصح التمسك بالحديث المذكور بعد ما لم يكن له موضوع أصلأ.»

بينما السيد الحكيم عقِيبَ ما استشكَلَ في سند دليل: الصلاة لا تسقط، ثم طرحته جانباً، قد صرَّح بأنَّ الصلاة لا تمتلكُ حقيقةٍ شرعياً بل الصلاة ذاتُ حقيقةٍ عرفيةٍ مُتشرّعة، فقال:

«وإحرار عنوان الصلاة موكول بمقتضى الإطلاق المقامي (فلم يحدد الشارع معنى الصلاة وحقيقةُها الشرعية) إلى تطبيق العرف، لا إلى الحديث المذكور ونحوه من أدلة الجزئية والشرطية، لأنها ساقطة بالحكومة، وبالجملة: لا فرق بين قوله تعالى (إذا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ)[16] و قوله (ع): «لا صلاة إلا بظهور»[17] في العموم لحالتي الاختيار والاضطرار. كما لا فرق بينهما في الحكومية للحديث المذكور، ومقتضى ذلك وجوب الأداء عند تعذر الظهور، كما عن جد السيد المرتضى، نعم الحديث المذكور غير ثابت الحجية، لا رسالة - كقاعدة الميسور التي لم ينعقد الإجماع على مضمونها في المقام - فالرجوع إلى إطلاق دليل الشرطية المقتضي للسقوط في محله، أما وجوب القضاء - كما عن جماعة من القدماء وأكثر المتأخرین - فيقتضيه عموم القضاء أو الاستصحاب.»

ونلاحظ على السيد الخوئي - صيانةً عن مقالة السيد الحكيم - :

1. أولاً: بأن الإمام حينما بينَ أثلاطَ الصلاة فقد عزمَ لتحديدِ أهمِّ أعمالِ الصلاة بحيث إن القراءة والأذكار والتشهد و... لا تُعدُّ من أهمِّ الأجزاء، فلم يتصدى الإمام لتبيينِ حقيقة الصلاة شرعاً كما زعمه السيد الخوئي، ولهذا في مبحث قاعدة "لا تعاد" لم يعتقد أحد بأنَّ الإمام قد استهدفَ تبيينَ حقيقة الصلاة - بأنَّ الصلاة هي هذه العناصر الخمسة دون بقية الأجزاء - بل قد أعلمَ الإمام شرائطَ الصلاة كالإعادة والقضاء و... فحسب، فكذلك "الحج" حيث إن الشارع قد حدد الوظائف والمناسك ولم يُبيّن حقيقته الشرعية، وكذا الصوم حيث قد حدد دائريَّتها وكيفيتها بالإمساك من الفجر إلى المغرب وسائر الشرائط فلم يُعرَف معناه الشرعي.

2. ثانياً: ننقض على السيد الخوئي بأنه لو دلَّ حديثَ التثليث على الحقيقة الشرعية الصلاوية، للزمه أن يعترفَ بأنه لو تَطَهَّر وركعَ وسَجَدَ تماماً بلا تكبيرة الإحرام، لصَحَّ إطلاقُ الصلاة أيضاً نظراً إلى تحديد حديث التثليث، بينما حديث التثليث لم يطرح التكبيرة لأنَّه قد حدد بعضَ شرائط الصلاة وكيفيتها لا تحديدَ الحقيقة.

3. ثالثاً: إنَّ الصلاة قد امتلكَتِ الحقيقة الشرعية ضمن الشرائع السالفة لا في شريعة الإسلام، بينما السيد الخوئي قد صرَّح بأنَّ المقصود من الحقيقة الشرعية المعتبرة هي التي بينَها الإسلام فحسب وفقاً لمُعتقد المشهور أيضاً، بينما الإسلام قد حددَ كيفية الصلاة وبدلَ أسلوبَها، إذن فلا تتحصل على حقيقة شرعية من أمثل هذه الأحاديث.

فالنهاية، إنَّا نُحَكِّمُ حكومةَ السيد الحكيم على أدلة الأجزاء والشرائط، فإنَّ دليلاً "الصلاحة لا تسقط بحال" -على افتراض صحة السند- تُعدُّ حاكمةً على كافة أدلة الأجزاء والشرائط بحيث لا تُلغى الصلاة حتى لدى الاختيار أو الاضطرار و حتى الصلاة بلا طهارة، فعلى أية حال ستتبقي فعليَّة الصلاة على عاتق المكلَّف نظراً إلى الحكومة المذكورة.

[1] تحرير الوسيلة، تهران - ايران، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني (قدس سره)، جلد: ١، صفحه: ٢٣٤

[2] العروة الوثقى و التعليقات عليها، قم - ايران، مؤسسة السبطين عليهم السلام العالمية، جلد: ٨، صفحه: ٦٠

[3] موسوعة الإمام الخوئي، ج 16، ص: 117

[4] محاضرات في أصول الفقه 1: 164.

[5] الوسائل 6: 310 / أبواب الركوع ب 9 ح 1.

- [6] المستدرك 4: 158 / أبواب القراءة في الصلاة ب 1 ح 5 [و لا يخفى أنّ هذه الرواية مرسلة، و لعلّ المقصود مضمونها، و هو صحّيحة محمد بن مسلم الواردة في الوسائل 6: 37 / أبواب القراءة في الصلاة ب 1 ح 1].
- [7] لوسائل 4: 300 / أبواب القبلة ب 2 ح 9.
- [8] الوسائل 1: 365 / أبواب الوضوء ب 1 ح 1.
- [9] [و هو ما يستفاد من صحيح ابن سنان في الوسائل 6: 42 / أبواب القراءة في الصلاة ب 3 ح 1]
- [10] الوسائل 6: 88 / أبواب القراءة في الصلاة ب 28، 29.
- [11] الوسائل 4: 312 / أبواب القبلة ب 9 ح 2.
- [12] مستمسك العروة الوثقى، قم - ايران، دار التفسير، جلد: 7، صفحه: ٦٣
- [13] أساساً إن السيد الحكيم لم يُوحَّد ما بين اللسانين بل "الدعوى" قد ذكرت اتحاد اللسانين، ثم رفضها السيد الحكيم فرافقَ السيد الخوئي أيضاً، وقد وقع الالتباس للأستاذ المعظم في هذا الحقل.
- [14] وهذا هو معتقد السيد الحكيم أيضاً بينما الأستاذ قد خلط الأمور، لأنّه يصرّح قائلاً: مندفعه بأنّه - لو سلم ذلك (اتحاد اللسانين) ف الحديث: «لا تسقط..» - بعد ما كان ناظراً إلى أدلة الجزئية والشرطية على اختلاف أسلوبها - حاكم على النفي المذكور (أي حديث لا تسقط فالحديث) قاصر له على حال الاختيار، كغيره من أدلة الاجزاء والشروط، وإحراز عنوان الصلاة موكول بمقتضى الإطلاق المقامي (فلم يحدد الشارع معنى الصلاة و حقائقها الشرعية) إلى تطبيق العرف، لا إلى الحديث المذكور و نحوه من أدلة الجزئية والشرطية، لأنها ساقطة بالحكومة، وبالجملة: لا فرق بين قوله تعالى (إِنَّا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهُكُمْ..) و قوله (ع): «لا صلاة إلا بظهور» في العموم لحالتي الاختيار والاضطرار. كما لا فرق بينهما في المحکومية للحديث المذكور، و مقتضى ذلك وجوب الأداء عند تعذر الظهور، كما عن جد السيد المرتضى.
- [15] موسوعة الإمام الخوئي، ج 16، ص: 118
- [16] المائدة: ٦.
- [17] الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ١.